

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة الذكرى السادسة لجلوس جلالته على عرش أسلافه المنعمين

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

شعبي العزيز

تحل في هذا اليوم، الذكرى السادسة لاعتلائنا عرش أجدادنا المقدسين، ذكرى عزيزة علينا وعليك، نؤكد بها كل سنة أواصر الود الخالص المكين، ونجدد انطلاقا منها العهد الصادق المتين، ونستحث من يومها الخطى لابرأز المنجزات والأعمال، وتحقيق الرغائب والآمال، نقف عند عتبتها كل سنة نحاسب أنفسنا من خلال ما حققناه وانجزناه، هل كان في مستوى المطامح لنستخلص مهما كانت النتائج سارة ومشجعة ضرورة اغذاذ السير ومضاعفة الجهود، إذ كلما توالت المنجزات فإن طموحنا المتطلع إلى المزيد، وعزمنا الذي نستمد منه روح البناء والتجديد، يدفعاننا إلى العمل الدائب الذي لا يعرف التوقف أو النكوص، فما أوسع ما يجيش به صدرنا من مطامح نحرص على انجازها لفائدتك، وفاء لشعارنا الذي تعهدنا به: اليوم أفضل من الأمس، والغد أفضل من اليوم.

لقد وقفنا في مثل هذا اليوم من السنة الماضية نستعرض معك — شعبي العزيز — منجزات العقد الأول من استقلالنا المستعاد، وكان لزاما ونحن نتخطى — آنذاك — عتبة السنوات العشر الأولى أن نعد منجزاتها ونحصيها لننصف سالف الجهود، ونوقد فيك جذوة العزم المنشود، وخاطبناك باللغة التي ألفتها منا: لغة الصدق والصراحة، مبرزين الأعمال الايجابية، غير غافلين عن نقط الضعف التي استأثرت دائماً باهتمامنا، فجددنا العهد على العمل وتسخير عزمنا وشبابنا لاسعادك ورفع مستواك، وتحقيق كريم العيش لك، وإننا لنحمد الله على أن السنة المنصرمة لم تكن أقل من سابقاتها عزماً وبناء وانجازا، فمنا توالت الجهود في الخطة التي رسمناها، ومنك تضافرت مظاهر التعلق ودلائل الولاء لشخصنا، فاستمر بذلك العهد الموصول بين العرش وبينك عبر السنين والقرون، من الراعي الاخلاص للبلد والعمل الجدي الموفور لاسعاده والحفاظ على مقوماته، ومن الرعية الولاء غير المشروط والسير في السنن المرسوم، رباط لحمته الوفاء المتبادل، استطاع به المغرب عبر التاريخ تيسير الصعاب وتذليل المشاكل، به استرجعنا السيادة المغصوبة، واستعدنا الكرامة المسلوبة، وبه نعيد بناء صرح الوطن لبنة فوق اخرى، وبه نتسلح لدرء المخاطر وتوقي المكاره، وبه نتزود لقطع ما ينتظرنا من مراحل وأشواط.

وإذا كان جيل التحرير الذي قاده والدنا ونحن بجانبه جيل المطالبة والنضال وجيل الصراع مع الغاصب لقلب الأوضاع والأحوال، فإن رسالة الجيل الذي أولانا الله قيادته يجب أن تستهدف هدفين: أولهما، الحفاظ على الرصيد الموروث بدعم بناء الاستقلال وتحصينه. وثانيهما تحقيق المعاني النبيلة والأهداف البعيدة للاستقلال بضمان حرية الوطن والمواطنين، وصيانة كرامة الأمة جمعاء.

إن هذين الهدفين سيظلان محور كفاحنا، وفلسفة حكمنا، ذلك أن استقلالنا الذي كلفت استعادته العرش والشعب جسيم التضحيات، هو مكتسبنا الوطني الأساسي فالمحافظة عليه وعلى ما واكبه وأعقبه من

مكتسبات وطنية هو واجبنا الأول الذي يستوي المواطنون في تحمل اعبائه، وان ما دبر من مؤامرات على سيادة بلادنا في الخارج، وما صاحب ذلك من تفريط في الداخل لهو من أبرز العوامل التي جعلت جيل والدنا المقدس يجد نفسه أمام الوضعية الشاذة التي عاشتها هذه البلاد طيلة خمسين سنة، والتي لم يتم التخلص منها إلا بغالي التضحيات وبالوحدة المرصوصة والوعي الشامل. ولقد كان ذلك الجيل بقيادة بطل التحرير في مستوى مسؤولياته، فعلى الجيل الحاضر الذي استلم الأمانة وأخذ يقطف ثمار تلك الجهود أن يكون أهلا لتحمل الأمانة الملقاة على عاتقه، بشكر النعمة، والتخلق باخلاق الصالحين الذين تعهد الله بان يورثهم الأرض ما صلحوا وما استقاموا.

إن المغرب قد تحرر من المركبات، فحقق الجلاء وتبوأ مكانة بين الأمم والشعوب، وساهم بعبقريته ونتاج فكره في حظيرة المنظمات الامية والجهوية، ومد يد المساعدة للشعوب المكافحة لاسترجاع حريتها، وها هو يزاول بصفة عامة رسالته التاريخية التي تميز بها فأحلته المقام المحمود، والمكان المرموق.

والحفاظ على هذا المكتسب يقتضي منا صيانة كيان الاستقلال ودعم بنائه ومده كل يوم بمدد جديد يزيد في متانة الرصيد، فسعينا متجه باستمرار لتأكيد الصبغة الذاتية لمغرب اليوم الواعي لمسؤولياته، الحر في اختياراته، المتشبع بطابعه واصالته، والذي يمد مخلصا يده للتعاون الحر النزيه على صعيد العلاقات الثنائية لكل دولة تحترم استقلاله ونظامه ويتعاون مع جميع الأنظمة في حظيرة المنظمات التي نحرص على التقيد بالتزاماتنا فيها طبقا لمواثيقها واهدافها.

ودعم استقلالنا على هذا الشكل ومزاولة سلطاته بهذا المعنى ينبغي أن يبقى خطة المغرب الخالدة.

على أن هذا الاستقلال سيظل كلمة جوفاء، فارغا من محتواه، اذا لم يستهدف قبل كل شيء تحقيق الكرامة البشرية واسعاد المجموع، ولذلك صرفنا منذ أن أولانا الله مقاليد الامور وقتنا وجهدنا لتحقيق هذا الهدف النبيل مؤمنين بان محاربة التخلف و ضمان العيش الكريم هو الجهاد الأكبر، فمهما يكن لمزاولة السيادة من مفعول في اعلاء شأن الفرد والجماعة، وفي تقوية معنوية الشعب الذي لا يرضى الاستعباد ولا يقبل الهوان، فإنها مع ذلك لا تكفي لتحقيق السعادة المنشودة، التي تتلخص طريق الوصول إليها في تعبئة الطاقات، واستغلال جميع الامكانيات لتحقيق العيش الكريم الكفيل بتحصين الاستقلال، وتوفير الضمانات اللازمة لدعمه وبقائه.

إننا قد أرسينا في ميدان التشريع والتطبيق قواعد الحرية في هذه البلاد، ووفرنا للافراد والجماعات الظروف الكفيلة بممارسة أوجه النشاط، وشجعنا التنافس الهادف السليم بين المنظمات السياسية والمهنية، وفسحنا المجال لمزاولة الحريات، ولم نقبل لها من حد الا القدر الذي يصونها عن العبث والفوضى، ويحميها من الشطط والطغيان.

وإذا كانت التشريعات التي أرسينا بها قواعد الحرية في بلادنا قد اخذت تطبق منذ انبثاق فجر الاستقلال فإنها قد تأكدت وتحصنت بالدستور الذي هو أسمى القوانين الوضعية.

إن الملكية الدستورية هي النظام الذي اخترناه واعتبرناه أصلح أنظمة الحكم، لذلك بادرنا بوضع الدستور بمجرد تولينا مقاليد الأمور، وحرصنا على أن يزاول ممثلو الأمة المنتخبون سلطاتهم في اطار النظام البرلماني مؤملين أن هؤلاء سيتفهمون حقيقة الدور الذي دعوا للقيام به، وإن البلاد ستعرف جوا من التعاون بين السلطات لتدعيم الاستقرار، الا ان التجربة أظهرت عكس ما كنا نتوقعه ونرجوه، مما حملنا على اعلان حالة الاستثناء لانقاذ



البلاد من التدهور الذي كان يتربص بها في جو الجدل العقيم الذي كان يعطل الجهود ويفوت الفرص.

وإنه لمن المؤكد أن الثغرات التي تجلتَ في الدستور وفي ممارسته اثناء تلك التجربة ساعدت على التردي في تلك الوضعية التي عاشها برلماننا الفتي، بيد أن اعلان حالة الاستثناء لم يكن في نظرنا سوى تدبير مؤقت اتخذناه في اطار صلاحياتنا الدستورية، وقد صح منا العزم ــ تمهيداً لأنهاء حالة الاستثناء ــ أن تتم مراجعة الدستور قبل العودة إلى الحياة البرلمانية العادية، تلك الحياة التي نحرص على أن نوفر لها الجو الصالح السليم، لذا قررنا تأسيس لجنة ملكية لهذا الغرض تقترح علينا التعديلات التي تسد تلك الثغرات، ويتلافى بها بالتالي الأسباب التي قد تعود بالنظام البرلماني إلى سالف عهده، إلا أن التعديل الذي نعتزم ادخاله على الدستور، والذي سنستفتي شعبنا فيه سيظل بدون مفعول ما لم تتغير المفاهيم في اذهان من ينتصبون لتطبيق بنود الدستور، ويزاولون اختصاصات السلطات التي ينص عليها.

ولقد كنا نؤمل أن عهد حالة الاستثناء سيحمل الطبقة النيرة من النخبة التي تكون الاطارات الموجهة على العمل على تعديل مفاهيمها، الا أن ما نسمعه ونقرأه يدل على أن الحاجة ماتزال ماسة إلى تقويم تلك المفاهيم.

لقد واجه المغرب في الفترة الأولى من عهد الاستقلال سلسلة من الاختيارات كان عليه أن يحدد مواقفه منها، وكان لاختلاف الآراء حولها ما يبرره، إلا أننا قد اجتزنا هذه المرحلة بما ارسيناه من مباديء أساسية حظيت بالاجماع الوطني، وبما حققناه في ميادين السيادة والحرية من مكتسبات وطنية لا يمكن اعادة النظر فيها، فاتضحت بذلك خطة العمل وتحددت الأهداف والوسائل، أما اليوم فالمعركة التي نواجهها معركة ارقام ومعركة احصائيات ومعادلات حسابية، فأصبحت هذه المعركة موضوعية وتقنية لا يتصور فيها الخلاف.

ولذلك ركزنا جهودنا منذ أزيد من سنتين في معالجة الوضع الاقتصادي الذي اعددنا له سلسلة من التدابير، ووضعنا للنهوض به جملة من المنجزات والمشاريع التي تدخل بعضها في طور الانجاز واخذ بعضها يجتاز مرحلة الدرس، بينما طائفة منها اكتمل درسها وتبذل المساعي للحصول على تمويلها.

شعبي العزيز:

لقد برهن المغرب قولا وفعلا على أن إيمانه بالعمل الدولي المشترك في نطاق منظمة الأمم المتحدة إيمان لا تزيده الأيام إلا رسوخا، ذلك لأنه يرى في هذا العمل الدولي المتآلف انقاذا للحضارة من الدمار، وانتشالا للشعوب المستضعفة مما تعانيه من تخلف اقتصادي واجتماعي، وترسيخاً لعقيدة السلام والأمن والطمأنينة، وضماناً لتعايش سلمي بين الدول والشعوب على اختلاف مشاربها ومذاهبها.

وانطلاقاً من هذا المبدأ السامي الذي آمنا به ظل سلوكنا في ميدان السياسة الخارجية يتسم بطابع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مع احترام سيادتها واختياراتها، والتعامل معها على مقتضى قواعد التعاون الدولي، كما اعطينا لفكرة عدم الانحياز التي نلتزمها مدلولها الحي الذي يستهدف الحفاظ على حريتنا في التصرف والدفاع بمحض اختيارنا عن كل ما يلائم مصالحنا الوطنية ونرى فيه خيراً للمجموعة الدولية.

وفي اطار تمتين علاقاتنا بمختلف الدول وتبادل وجهات النظر في القضايا الدولية والمصالح المشتركة، وادراكاً منا لما للاتصال المباشر من فعالية وجدوى اتسع خلال السنة المنصرمة نشاطنا الديبلوماسي فاستقبلنا في مملكتنا ضيوفاً سامين، وزرنا بنفسنا دولا صديقة وأوفدنا بعوثاً من قبلنا إلى عدد من الأقطار، كما حلت



بلدنا وفود سياسية واقتصادية وفنية.

وهكذا سررنا بزيارة فخامة السيد لوبكي رئيس جمهورية المانيا الفديرالية وجلالة محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران، وفخامة السيد حماني الديوري رئيس جمهورية النجير، وفخامة السيد سانكور رئيس جمهورية السينغال، وجلالة الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية، وجلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وأثناء هذه الزيارات جرت بيننا وبين ضيوفنا السامين مذاكرات ومشاورات في جو من الود والصراحة والثقة، وأبرمت أثناء بعضها معاهدات واتفاقيات تقوى أواصر التعاون بين مملكتنا وبين دولهم الشقيقة والصديقة.

وقد لبينا من جهتنا بعض الدعوات التي تلقيناها لزيارة البلدان الصديقة، فقمنا في الخريف الماضي بزيارة رسمية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث استقبلنا من قادته وشعبه استقبالا وديا تأكدت به العلاقات التي تربطنا به، هذه العلاقات التي تجسمت في ابرام عدد من الاتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والتجاري والثقافي.

وفي الشهر الماضي قمنا بزيارة رسمية للولايات المتحدة الامريكية خصنا خلالها رئيسها وكبار المسؤولين فيها وكذلك الشعب الامريكي باستقبال ودي تأكدت به أواصر الصداقة المكينة التي تربط المغرب والولايات المتحدة منذ عدة أجيال، وامتازت هذه الرحلة بالمذاكرات والمساعي الهادفة إلى تنشيط التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين، كما اسفرت عن عقد اتفاق في ميدان التعاون الثقافي سيكون من نتائجه تأسيس جامعة جديدة بطنجة تفتح لبلدنا ولبلدان القارة الافريقية جمعاء آفاقاً جديدة للمعرفة والتقدم

وقد أبرمنا أيضا خلال السنة المنصرمة عدداً من المعاهدات والاتفاقيات نتيجة اتصالات وزيارات متبادلة — على مستوى الوزراء والخبراء والموظفين السامين — بين مملكتنا والبلدان الصديقة.

وفي نطاق النشاط الديبلوماسي الذي نتوخى من ورائه توسيع آفاق بلادنا الاقتصادية والتجارية، وفتح مجالات جديدة ومتنوعة أمامها وجهنا وفداً اقتصادياً مهما إلى أقطار أوربا الشرقية مستقصياً امكانيات انماء المبادلات التجارية معها، وتزويد المغرب بمواد التجهيز التي تصنعها، وقد أدت الاتصالات التي أجراها هذا الوفد إلى نتائج ايجابية.

وتتميماً للنشاط الذي بدأناه في سبيل التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي مع الدول الغربية والشرقية زار مملكتنا وفود عديدة تتألف من فنيين وخبراء، ومن كبار رجال الأعمال، جاءوا ليدرسوا مشاريعنا الصناعية والفلاحية قصد المساهمة في انجازها بالتمويل أو الخبرة الفنية.

وعلى الصعيد الدولي العام واصل المغرب سياسة التعاون المكين مع جميع المنظمات العالمية الكبرى والجهوية والهيآت واللجان المتفرعة عنها، وحضر مؤتمراتها واجتماعاتها ووفى بجميع التزاماته وتعهداته نحوها، وكانت مساهمتنا وتدخلاتنا ايجابية أثناء اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية التي نؤمن بجدواها وفعاليتها في تقارب الدول الافريقية وتوحيد صفها، وكذا أثناء الاجتماعات المنعقدة في ظل جامعة الدول العربية، إلا أننا نلاحظ في المحيط العربي مع الأسف الشديد أسباب الخلاف والشقاق تتفاقم بين بعض دوله رغم ميثاق التضامن العربي الموقع من طرفها في مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء، وقد سعينا ومازلنا نسعى في تبديد سحب الخلاف والتفرقة والبحث عن أسباب التقارب والتفاهم بين أشقائنا العرب ليتسنى للدول العربية في اطار جامعتها ان تدرس المشاكل



التي تهمها وتستوجب عنايتها، وخاصة قضية فلسطين التي يفرض تحريرها تضافر القوى واجتماع الكلمة وخلوص النية والعمل.

شعبي العزيز:

لم تكن جهودنا بعد استرجاع استقلالنا مقصورة على ما اسلفنا بيانه من سعي دائب وعمل متواصل لتثبيت وجود بلادنا في الصعيد العالمي، والقيام بالدور النافع المجدي في المحافل الدولية والمنظمات الأممية، بل تناولت تلك الجهود حياة البلاد الداخلية، واتجه تفكيرنا إلى كل ما من شأنه أن يجعل من هذه الحياة حياة زاخرة بحركة لا تنقطع، مؤداها وغايتها تقويم الأوضاع وتحسين الأحوال.

وإنك لتذكر أننا أصدرنا في ربيع سنة 1965 التوجيهات التي استعرضنا فيها عدة جوانب من حياة بلادنا، واوضحنا فيها ما لاحظناه من نقص يستوجب التلافي وخلل يستلزم العلاج، ولم يمض على صدور توجيهاتنا الا مدة وجيزة حتى أخذنا على عاتقنا اخراجها من حيز النظر والتقرير إلى مجال التطبيق والتنفيذ. فكان لزاماً علينا أن نوثر بعنايتنا الميادين التي أوليناها الأسبقية، ونمنحها الحظ الأوفر من الدرس والتمحيص والاستيعاب، فصوبنا النظر إلى مصادر ثروة البلاد، وأمعنا التفكير في توسيع نطاق هذه المصادر وتيسير الأسباب الكفيلة بتحقيق الغاية المتوخاة في هذا المضمار.

وليست هذه الغاية إلا توفير الرخاء لجميع المواطنين، ونشر الازدهار بينهم في سائر الميادين، لتكون حرياتهم وحقوقهم قائمة على أساس متين وصرح حصين.

وإن من جملة الوسائل التي أعددناها لهذه الغاية انجاز الاصلاح الزراعي الذي سبق أن أعلنا عنه في توجيهاتنا، فقد أصدرنا خلال سنة 1966 نصوصاً قانونية تجسم هذا الاصلاح الزراعي الذي أردنا أن يكون مراعياً للواقع المغربي ولتقاليد البلاد.

وتتلخص هذه النصوص في تمليك الأفراد المتوافرة فيهم شروط الأهلية والصلاحية ضيعات من أراضي الدولة وأراضي المعمرين تمليكاً يكفل لهم حق مزاولة استثمار الأرض بمساعدة أعضاء أسرهم القاطنين معهم، ويجعل منهم أشخاصاً مسؤولين يولون أكبر اهتمامهم لتقوية انتاجهم، ويفرض عليهم الانخراط في تعاونيات يسهل معه استغلال القطع وتسويق المحصولات.

ولم يعزب عن بال الدولة ان طائفة من هؤلاء المستفيدين في حاجة إلى المساندة والمساعدة، فزيادة على ما تبذله الدولة لهم من ارشاد وتوجيه يسرت لهم الحصول على قروض ليستطيعوا بفضلها مواجهة النفقات التي يقتضيها الاستغلال.

وإنه لمن الطبيعي أن لا تفقد الدولة كل سلطة بشأن هذه الضيعات بمجرد تمليكها مادامت غايتها هي الانتاج ووفرة الموارد، فقد نصت مقتضيات الاصلاح الزراعي على أن كل الاخلال بالتزامات المستفيد من التوزيع ولاسيما الالتزام باستثمار القطعة الأرضية المبذولة له من شأنه أن يعرضه إلى سقوط حقه في الاستفادة، وفور اصدارنا للنصوص التشريعية الخاصة بالاصلاح الزراعي أخذنا في توزيع ضيعات باقليمي القنيطرة وبني ملال تبلغ مساحتها 5674 هكتاراً منها 2552 هكتاراً مسقية، وقد استفاد لحد الآن من هذا التوزيع عدد من الأسر يبلغ 701 أسرة، وكان لهذا التوزيع الاثر الملموس في تشغيل اليد العاملة وارتفاع دخل المستفيدين منه بنسب

تتراوح ما بين اربع وخمس، وقد بلغت هذه النسبة سبعا في بعض الاحيان.

ولئن كان التوزيع الذي بوشر لحد الآن محدود المدى، فإنما كان مجرد تجربة أردنا من ورائها أن تسير الخطى في هذا الميدان متسمة بالحكمة والروية، إذ ليس من المعقول أن يتصف عملنا في هذا المجال الحيوي بالمجازفة والمخاطرة، ويمنى بالفشل والاخفاق، على أن هذه التجربة قد أخذت تظهر نتائجها وتوتي ثمارها، وإننا لنامل أن تفضي إلى النتاج المنشود حتى يتسنى توسيع تطبيق الاصلاح الزراعي، وتكثير عدد المستفيدين منه، وبالتالي رفع مستوى العيش لأكثر عدد ممكن من الافراد والأسر، وتحسين مستوى الدخل القومي بصفة عامة.

وليس منحنا حق الانتفاع بأراضي المعمرين المسترجعة للعمالات والأقاليم الموجودة هذه الاراضي بترابها بمناف لما قررناه من تطبيق الاصلاح الزراعي على هذه الاراضي وعلى غيرها من أراضي الدولة والجماعات والجيش والأحباس، فلم نمنح الأقاليم ملكية الأراضي التي استرجعناها، وانما خولناها حق استغلال هذه الأراضي بصفة مؤقتة؛ لتنتفع بها في وجوه عيناها، وطبق مقتضيات حددناها، ريثما تحين المناسبة لتوزيعها في نطاق الاصلاح الزراعي.

وغير خاف عليك أن مجموع هذه الأراضي الذي يبلغ 250 ألف هكتار كان أمر تسييره واستغلاله موكولا إلى جهاز اداري، وقد برهنت التجربة على أن طريقة هذا الاستغلال لم تات بما كان منتظراً منها، فارتأينا بعد امعان النظر ومواصلة الدرس أن نتخذ تدبيراً نتوقع من ورائه العائدة الحسنة والخير العميم. وهذا التدبير يشكل منهاجاً طريفاً لاستغلال هذه الأراضي استغلالا يحقق اللامركزية التي طالما أشدنا بها ونوهنا بفوائدها، إذ ستتظافر جهود الهيئات المنتخبة وجهود رجال السلطة المحلية للمحافظة على هذه الثروة الوطنية الطائلة، ولاستثمارها استثماراً تتأتى بفضله غزارة الانتاج، وتتوافر بسببه موارد العمالات والاقاليم.

وقد قررنا أن يخصص ريع هذه الأراضي لتمويل برامج تجهيز العمالات أو الأقاليم طبقاً للأهداف المحددة في مخطط التنمية الوطنية، واخذاً بسياسة توظيف الأموال على الصعيد المحلي.

وأملنا وطيد أن تفضي هذه المبادرة إلى النتيجة المطلوبة، ويكتب لها ما هي خليقة به من نجاح، لأن استفادة العمالات والأقاليم من ريع الأراضي المبذولة لها سيفرض عليها أن تتحمل نصيبها الأوفر من تلك الاعباء التي ترهق في هذا المضمار ميزانية الدولة.

وإذا كنا قد شرعنا من النصوص ما يقتضي تمليك الأراضي في اطار نظام الاصلاح الزراعي، وضمنا هذه النصوص ما يدعو إليه التبصر من التحري والاحتياط، فإننا قد وضعنا حق انتفاع العمالات والأقاليم في نطاق احكام قانونية تبين الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة من حيث التخطيط ووضع البرامج الفلاحية ومراقبة التسيير، كما تبين الالتزامات المفروضة على هذه العمالات والاقاليم فيما يرجع للاستغلال والاستثمار وتدبير مختلف الشؤون.

وهكذا قررنا هذا النظام لاستغلال الاراضي المسترجعة كوسيلة أخرى من وسائل سعينا في تنمية مصادر ثروتنا ونشر الرخاء وتوسيع رقعة الازدهار في أنحاء مملكتنا.

وما كنا لنترك الجهاز الاداري المسؤول عن تنمية الفلاحة واستثمار خيرات بلادنا الزراعية على الحالة التي كان عليها بعد ما أقمنا قواعد الاصلاح الزراعي واسندنا إلى العمالات والاقاليم حق الانتفاع بجملة صالحة من

الأراضي التي أصبحت ملكاً للدولة، ذلك أن التدابير التي اتخذناها في هذين الميدانين اقتضت منا أن ننصرف لدراسة الأوضاع الادارية لوزارة الفلاحة، لنرى ما يستوجب منها المحافظة والابقاء، وما يستدعي التقويم والتعديل، فتبين لنا من هذه الدراسة أن مكتب الاستثمار الفلاحي الذي خلف المكتب الوطني للري، ومكتب التجديد القروي ورث اختصاصات كانت من الجسامة والاتساع والشمول بحيث اثقلت كاهله، وحالت بينه وبين أداء ما أنيط به من مهام على الوجه الذي يبعث على الاطمئنان والارتياح، فاستقر رأينا على ان نعيد المياه إلى مجاريها، وذلك باسناد بناء السدود إلى وزارة الأشغال العمومية والمواصلات، وقيام وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي باستعمال المياه المدخرة المخزونة للسقي والاستثمار.

ولضمان الفعالية القصوى لأعمال الاستثمار، ولاعطاء الصبغة الاقليمية للمؤسسات العاملة على التنمية الاقتصادية قررنا توزيع هذه الاعمال توزيعاً جهوياً من شأنه تفادي كل تأخير يمكن أن يطرأ على تنفيذ برامج التنمية الفلاحية بدلا من تركيزها على الصعيد الوطني تحت مسؤولية مشرف واحد، كما قررنا إلى جانب هذا أن نحقق تقارباً وتعاوناً وانسجاما بين المستفيدين من الأعمال وبين المصالح المعهود إليها بتطبيق السياسة الفلاحية للحكومة على ضوء الاعتبارات الخاصة بكل اقليم.

وهكذا انجزنا لحد الآن احداث سبعة مكاتب جهوية للاستثمار في المناطق التي تتوافر فيها امكانيات شتى بفضل السقي لتقوية الانتاج الفلاحي.

وقد راعينا أن يشارك في أعمال المجالس الادارية لهذه المكاتب وفي أعمال لجانها التقنية أعضاء حكومتنا، وطائفة من موظفيها الاداريين منهم والتقنيين، وعدد من المنتخبين في الصعيد المحلي، وحددنا بكيفية مدققة عدد دورات عمل المجالس الادارية واللجان التقنية، فقصدنا من هذا العمل المشترك أن تتآزر المساعي والجهود لما فيه خير الاقاليم، كما قصدنا أن تكون هذه المكاتب الجهوية تشخيصاً للامركزية التي نسعى لاقرارها كلما تبين لنا أن في اقرارها ضماناً للفوز والنجاح.

ولقد أصبحت وزارتنا في الفلاحة والاصلاح الزراعي بعد تعديل أوضاعها تمارس اختصاصات مكتب الاستثمار عن طريق المكاتب الجهوية في المناطق المسقية، وبصفة مباشرة في الأجزاء الاخرى لمملكتنا، وكان من الضروري بعد هذا أن تتوفر مصالحها على جهاز اداري نيط به مهمة السهر على شؤون المكاتب الجهوية للاستثمار، فاحدثنا بها مديرية لتكون اداة فعالة يمكن أن يعتمد عليها الوزير في ممارسة ما هو مطوق به من مسؤوليات في هذا المضمار.

وإننا لنرجو من وراء هذا الاصلاح أن يستفيد الفلاح من برامج الاستثمار ومن أعمال المكاتب الجهوية، وأن يكون مدعاة له لمضاعفة الجهود حتى يساهم بالحظ الأوفى في معركة التنمية التي نخوضها بعون الله واثقين بالنصر المبين.

ولن يكتب النجاح لسعينا المتصل قصد مضاعفة الانتاج الفلاحي، وتنمية هذا المصدر الحيوي من مصادر ثروتنا الوطنية إلا إذا أعددنا جميع الوسائل الكفيلة ببلوغ الغاية، ووفرنا جميع حظوظ الاستثمار الذي لا يقتصر على سد حاجياتنا فحسب، وإنما يتجاوز سد هذه الحاجيات إلى امدادنا بالمحاصيل التي نستطيع بتصديرها وتسويقها الحصول على ما يعوزنا من أدوات التجهيز أو ما نرغب فيه من تكثير مواردنا من العملة الصعبة، ولذا فقد اتجهت عنايتنا إلى بناء السدود، ليتأتى لنا توسيع نطاق السقي، واستثمار اكبر مساحة ممكنة من أراضينا الزراعية،

وتقوية انتاجنا للطاقة الكهربائية الضرورية لنمونا الاقتصادي، وكبح جماح الأنهار، وتذليل تدفق مياهها تذليلا يدرأ عنها اخطار الفيضانات وفقدان التربة.

وأول ما استرعى اهتمامنا ناحية الغرب الخصبة التي تصاب مرة بعد اخرى بفيضانات من جراء اكتساح نهر سبو وروافده لهذه الناحية التي كثيراً ما منيت بخسائر جسيمة، وقد أسفر هذا الاهتمام عن القيام بدراسة لحوض سبو قصد استغلال مياهه لتجهيز الاراضي التي يتخللها هذا النهر، وهكذا أنشيء المشروع الذي يعرف بمشروع سبو، ويكفي للدلالة على أهميته أن الأمر يتعلق بمساحة تبلغ أربعة ملايين من الهكتارات، وبعدد من السكان يبلغ ثلاثة ملايين نسمة، وبفضل مياه سبو وروافده والاراضي الصالحة التي تخترقها هذه الانهار، وخاصة أراضي اقليمي فاس ومكناس، ستصبح هذه المنطقة في ظرف 25 عاماً منطقة ثرية غنية نامية إلى أقصى حدود النمو، وستتوفر هذه المنطقة بعد الفراغ من انجاز المشروع على اثنى عشر سدا على انهار ورغة، ويناون، وسبو، وسيكون أهم هذه السدود سد مجارة، وسد عربات وسد دار العرصة، ومن شأن هذه السدود أن تمكن من سقي مساحة تبلغ 300.000 هكتار، منها 250 ألف هكتار من أراضي الغرب الصالحة لزراعة الحوامض وقصب السكر ونباتات الرعي والأرز والقطن والشمندر، كما ستتيح احداث معامل لتمويل وتكييف المنتجات الفلاحية وتزويد هذه المعامل وجزء من تراب مملكتنا بالطاقة الكهربائية، وسيكلف تحقيق هذه المنجزات تخصيص اعتمادات قدرها 300 مليار من الفرنكات تصرف على التوالي طيلة ثلاثين عاما.

ولما كان هذا المشروع العظيم من الأهمية حجما ومردوداً بالمكانة التي ذكرناها، فقد اتصلنا بالمنظمات الدولية التي تتبعت بواسطة البنك الدولي المرحلة الاخيرة من الدراسة، واستقر الرأي على أن يقترح في الايام المقبلة تمويل المرحلة الأولى من انجاز هذا المشروع وهذه المرحلة تخص جانباً من ناحية الغرب، وسنبدأ بتشييد سد عربات على نهر يناون الذي يستغرق تشييده أربعة أو خمسة أعوام، يتسنى بعدها سقي 80 ألف هكتار واستثمارها.

ولم يقف اهتمامنا عند نهر سبو وروافده والمنطقة التي يمر بها هذا النهر، بل وجهنا عنايتنا إلى اقليم تافيلالت، الذي لم يظفر طيلة مدة الحجر والحماية بما هو قمين به من رعاية والتفات، والذي يصاب هو أيضا بخسائر جمة كلما امتد فيضان نهر زيز إلى الأراضي المجاورة، فصح عزمنا على بناء سد على هذا النهر، وخاطبنا مشاعرك والاريحية التي جبلت عليها، فكان لخطابنا في نفسك الاثر الحسن الذي توقعناه، وقبلت راضياً مستبشراً أن تتحمل نفقات بنائه وانجازه، وقد عهدنا إلى شركة امريكية، تعد من أكبر شركات العالم، بالقيام بالدراسات الضرورية فتم اختيار موقع السد، ورسمت خصائصه وصفاته وسيشرع في اعمال البناء في نهاية السنة الحالية إن شاء الله، على أن الاعمال التمهيدية لهذا البناء، وتجهيز أراضي منطقة السد تباشر من الآن بتعاون بين مختلف الوزارات.

وما كانت عنايتنا بالمنطقتين السالفتين لتنسينا مناطق أخرى من بلادنا جديرة بأن تنال حظها من تفكيرنا وجهودنا المتلاحقة لتساهم بدورها في التنمية التي نريد أن تكون شائعة غير محدودة وشاملة غير مقصورة، فكان حقاً علينا أن نوجه نظرنا إلى نواحي الجنوب من مملكتنا، ونعمل على تجهيز أكثر عدد ممكن منها، استبدالا للركود بالحركة المثمرة فيها، وتنشيطاً لها بتيسير وسائل الاستثمار، والحاقاً لها باخواتها المحظوظة، فعقدنا النية على بناء سد آيت عادل على نهر تاساوت، ودشنا بنفسنا الأعمال الأولى لبنائه، وستقوم بانجازه شركة ألمانية، إلا أننا سنقترض المبالغ المالية لتمويله من دولتين تربطنا بهما أمتن روابط الصداقة والاخاء، وهما الكويت وايران،

كما اتخذنا قرار اقامة سد بزاوية نورباز في أثناء زيارتنا الأخيرة لاقليم ورزازت، وقد تكفلت هيأة روسية بالقيام بالدراسات اللازمة لاقامته، وقبلت صديقتنا دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن تقرضنا المبالغ الضرورية لتمويله، هذا وقد أصدرنا منذ مدة يسيرة امرنا باعداد الدراسات قصد بناء سد سيدي ادريس على

النهر الأخضر، وسدين آخرين أحدهما بسوس والآخر بماسة، وهكذا ستتوفر البلاد بعد سنوات معلومة على طائفة من السدود سيكون لها الدور الفعال بما تغدقه من مياه صالحة للسقي في تبديل ملامح جملة من الأراضي وجعلها بعد الجدب والامحال مخصبة معطاء، فكلما أحدثنا سداً وادخرنا ماء اتسعت رقعة استثمار أراضينا، وقوي دخلنا، وتضاعفت مواردنا، وامكننا بارتفاع الدخل وازدياد تلك الموارد أن تتوافر لدينا وسائل التجهيز النافعة وتمتد أسباب استغلال ثرواتنا، وإذا كانت أحوال الطقس وتزايد عدد السكان وتصنيع البلاد ورغبتنا في تنمية الاستثمار تفرض علينا أن نبث السدود في سائر أنحاء مملكتنا، فإن رغبتنا في ربح الوقت شديدة، وحرصنا أكيد على أن تباشر أعمال تجهيز الاراضي في الوقت الذي تقام فيه السدود وتبنى، وقد اصدرنا أمرنا بأن تسير أعمال التجهيز والبناء متوازية يواكب بعضها بعضا، وعلى الرغم من هذه الرغبة وهذا الحرص فإن انجاز ما اعددناه من مشاريع في هذا الميدان لا يمكن أن يتم في بضعة أيام أو بضعة شهور، ولا مناص لتحقيق هذه الأعمال في آجال تستغرق عدداً من السنين.

ولتدرك شعبي العزيز مدى اهتمامنا بأمر السدود وما نيط بها من آمال، فما عليك الا أن تقارن بين المساحات المسقية الآن والمساحات التي سيمتد إليها السقي بعد بضعة أعوام، وان تعلم ما لدينا من طاقة كهربائية وما سيكون لنا منهافي مستقبلالأيام، فالمساحات المسقية في الوقت الحاضر لا تتجاوز 175.000 هكتار، وما نتوفر عليه من طاقة كهربائية لا يتعدى مليارا و300 مليون من الكيلواط، في حين ان السقي سيشمل بعون الله مليون هكتار من أراضينا الفلاحية، وان الطاقة الكهربائية سيرتفع قدرها إلى ثلاثة ملايير.

شعبي العزيز:

لقد باشرنا باحداث مكتب التسويق والتصدير تجربة صدقت ما تفاءلنا به ونحن مقدمون عليها، إذ اسفرت عن النتائج المنشودة والارباح المطلوبة، واتجه سعينا طوال السنة السالفة إلى تثبيت اقدام مكتب التسويق والتصدير، وإلى جعل عمله داخل البلاد وخارجها أوسع مدى واكثر نفعا وجدوى، ولم ننتظر أن يتسع نطاق انتاجنا لاجراء الاتصالات بالاسواق التقليدية وغيرها من الأسواق العالمية بغية ايجاد المنافذ لبضائعنا ومحصولاتنا.

ولنا اليقين بأن انتاجنا وان تزايد وتضاعف لن يكون كلا على كاهلنا بل سنجد فيه منبعا من أغنى منابع ثروتنا، ومورداً من أوفر موارد بلادنا.

ولم تنحصر مساعينا وجهودنا فيما أسلفنا ذكره من تطبيق الاصلاح الزراعي، ووضع نظام لاستغلال الأراضي المسترجعة، وإعادة النظر في أوضاع وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، وفي تقرير بناء عدد من السدود، بل عنينا بالانعاش الوطني، فعملنا على أن تطرد الأشغال في الميادين التي رسمناها له بصفة تزداد معها ساعات العمل، ويرتفع بها عدد العاملين في الأوراش وتدرك الغايات التي من أجلها أسسنا هذه الطريقة، وقد كانت النتائج سارة خلال سنة 1960 إذ استطعنا أن نرفع أيام العمل إلى ما يناهز 20.000.000 يوم ونشغل باستمرار 97.500 عامل فبنينا 500 كيلومتر من السواقي، و95 صهريجاً و17 حوضا، و10 خزانات صغيرة، واستصلحنا 1100 هكتار من الأراضي، وحمينا 15.000 هكتار من التربة، وشيدنا 5000 كيلومتر من طرق

المواصلات و5392 منزلا.

ولم تقل عنايتنا بالمشروع الضخم الخاص بالنمو الاقتصادي للريف الغربي، فكان له هو أيضا المكان المرموق من رعايتنا، إلا أن إنجاز هذا المشروع يتطلب نفقات لا يمكن أن تنهض بعبئها الدولة وحدها، ولذلك فقد طلبنا مساعدة المؤسسات الدولية ليتأتى لنا من هذا العمل ما نريد، ويطيب لناأن ننوه بما عرضته علينا بعض الدول الصديقة من مساهمة في تحقيق هذا المشروع الذي ستستفيد منه الأقاليم الشمالية وسكانها أجزل الفوائد وأسناها.

وليست الفلاحة ووسائل تنمية الفلاحة على ما تكتسيه من أهمية بالغة في هذه البلاد بكافية وحدها لخلق ذلك الازدهار الشامل الذي تتوق إليه مطامحنا وتتطلع إليه رغائبنا، فقد كان وما يزال حرصنا شديدا على أن نهيىء لبلادنا جميع أسباب النمو، ونمهد لها كل سبل التقدم والرقي في مختلف الميادين، فلم تنصرف همتنا إلى الفلاحة دون الصناعة، ولم تستأثر الصناعة بتفكيرنا وحدها دون غيرها من وجوه العمل المثمر، فإلى جانب ما كنا نبذله من جهود متواصلة قصد استخراج أكثر الثمرات من بطون الأرض، كنا نوالي السعي لاحداث صناعات جديدة، أو لتقوية الصناعات المنتشرة ببلادنا ولمضاعفة إنتاجها واستعمال وتحويل موادنا الطبيعية وتشغيل أكثر عدد ممكن من اليد العاملة، واستطعنا في هذا الميدان أن نوزع صناعاتنا على جهات مملكتنا التي كانت محرومة من التصنيع، وأن نتخذ التدابير الضرورية لتحسين أحوال مؤسسات الدولة أو المؤسسات التي تشترك فيها أموال الدولة والأموال الخاصة، وذلك من الوجهات الفنية والمالية والتجارية، فتناول اهتمامنا صناعات التغذية والنسيج وتركيب الآلات الفلاحية والسيارات والشاحنات وأجهزة الراديو والتلفزيون، وكذلك الصناعات المتممة لها، وهكذا أحدثنا معملين لصناعة السكر، أحدهما ببهت، والآخر بتادلة، وأبرمنا عقداً لاحداث معمل ثالث بإبن القصيري سنضع حجره الأساسي في الأيام القادمة، وسينتج كل سنة إبتداء من شهر مايو سنة 1968 — 50.000 طن من السكر الخام، فعلاوة على ما نستفيده بإحداث هذه المعامل من توسيع نطاق الاستثمار بزراعة الشمندر، فإننا سنوفر شيئاً فشيئا بوسائلها الخاصة ما تدعو الحاجة إليه من السكر، وسنسير كلما أحدثنا معملا من هذا القبيل في طريق الاكتفاء والاستغناء عن الاستيراد، وإن من المفيد في هذا الباب أن نشير إلى الاتفاق الذي حصل بيننا وبين شركة تكرير السكر بالدار البيضاء، فقد أدمجنا بهذا الاتفاق في دائرة خطتنا الرامية إلى صنع السكر ببلادنا معملا من أكبر المعامل لتكريره، فإذا أضفنا إلى هذا أن معملا لاستخلاص الزيت هو الآن في طور الانجاز بالقنيطرة، وان معملا آخر لتحويل الذرة أنشيء بالدار البيضاء، وان هذين المعملين يتطلبان توظيف مليارين و800 مليون من الفرنكات أمكنك شعبي العزيز أن تكون على بينة من مقدار استثمار الاموال الذي تستدعيه صناعتنا الفتية، هذا فضلا عن الاستثمارات الأخرى التي تستوجبها صناعات النسيج وتركيب السيارات والشاحنات وغيرها من الآلات.

وبتضافر جهود الدولة والجهود الخاصة أمكننا أن نبلغ في ميدان التصنيع طائفة من الأهداف التي ينص عليها مخططنا الثلاثي.

ولم يفتنا أن نعير بالغ الاهتمام لثروتنا المعدنية، لما بين هذه الثروة والتصنيع من صلة ماسة، ولما بين استغلالها وتنشيط قطاعات ومرافق كالنقل والطاقة والموانيء من علاقة متينة، فقد عنينا بالفوسفاط وبوسائل تحسين انتاجنا وبالمحافظة على المكانة المأثورة التي تحتلها بلادنا بين سائر الدول ذات الانتاج الغزير والتصدير الوفير، ولقد شرعنا في استغلال منجم إبن جرير على الرغم من توفر بلادنا في المناطق المعروفة على الكميات الطائلة

من الفوسفاط، كما عنينا بمادة البوطاس فانصرفت الجهود إلى التنقيب عن هذه المادة بحوض الخميسات قصد معرفة ما لدينا منها ودراسة تعدين المنجم واستغلاله، وسيكون ولا شك لهذا الاستغلال اثره الفعال في نمو منطقة الخميسات وازدهارها، فضلا عما سيساعد عليه من صنع مجموعة الاسمدة التي تزداد رغبة الاسواق العالمية فيها يوما بعد يوم، هذا وإن العمل متواصل للتنقيب عن بقية المعادن واستغلالها سواء من طرف الدولة أو من طرف القطاع الخاص، وجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى أننا أبرمنا اتفاقاً مع شركة اسو سطاندار الذائعة الصيت يقضي بالسماح لها بالبحث عن النفط في البحر قرب إقليمي أكدير وطرفاية، وبالاضافة إلى ما يقوم به معملا المحمدية وسيدي قاسم من تكرير للنفط والعمل على سد حاجيات البلاد بهذا الشأن، فإن صناعة الزفت ببلادنا ستبرز للوجود في مستقبل قريب بمساعدة هذين المعملين، وإن من شأن التنقيب عن المعادن واستغلالها وإنشاء معمل لمركب الصلب بإقليم الناظور أن يكون كل هذا عاملا قويا في تنمية وتوسيع مرافق النشاط الصناعي.

وليس انطلاق النمو الاقتصادي كما نريد أن يكون بالأمر الميسور إذا كان التجهيز الأساسي للبلاد لا يستجيب لمتطلباته، إما لانحصار شبكته في نطاق ضيق محدود، وإما لتلاشيه واندثاره بسبب القدم والبلى وقلة التعهد، ولذلك فلم نكتف ببذل الجهود قصد صيانة تجهيز بلادنا والاحتفاظ به كاداة صالحة خليقة بمساندة الانطلاق المطلوب بل عملنا على تحسين هذا التجهيز وتوسيع شبكته فانتظم عملنا هذا الطرق والموانيء والملاحة الجوية والأسطول التجاري والطاقة الكهربائية، والسكك الحديدية، والمواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية، فأتممنا تشييد الطرق الثلاثية التي أوجبتها إقامة معملين لصنع السكر ببهت وتادلة والطريق الواصلة بين مدينتي وجدة وفكيك عبر بوعرفة وكذلك الطريق الممتدة بين أكوليم وطنطن والعمل موصول لاتمام تشييد الطريق التي ستربط بين إقليمي قصر السوق وورزازات، وسنفرغ إن شاء الله من هذا العمل في نهاية السنة الحالية، وإلى جانب هذا فإن جهات من شمال مملكتنا سيتصل بعضها ببعض بما تقوم به مصالحنا المختصة من إنجاز للمشاريع في هذا الميدان ولتقوية جهاز مواصلاتنا بصفة عامة فإن هذه المصالح عاكفة الآن على دراسة مشاريع أخرى نأمل أن تنتهي خلال السنة الحالية ليتأتى لنا إنجاز هذه المشاريع وتحقيقها.

ولقد أمكننا أن نتم في العام الماضي تشييد ميناء المضيق وتوسيع ميناء الدار البيضاء وميناء طنجة وميناء آسفي وأن نواصل الدراسات لاحداث ميناء بالناظور في أقصر الآجال لما بين إنشاء هذا الميناء وبين مركب الصلب الذي نعتزم إقامته من صلة وثيقة، هذا بالاضافة إلى ما سيترتب عن وجود هذا الميناء على شاطيء البحر المتوسط من إمكانيات سنتوفر عليها عندما نحقق استثمار الأراضي التي سوف يسقيها سد مشرع القليلة الذي تم انجازه، وسيكون هذا الميناء منفذاً لثروة المغرب الشرقي، تلك الثروة التي لا تخفي عليك أهميتها والتي ستزداد يوماً بعد يوم بالاستثمار والانماء.

ولم تنقطع عنايتنا بطنجة التي أسسنا فيها منطقة حرة تجارية، فقد واصلنا هذه العناية بالاهتمام بإحداث منطقة صناعية حرة بها، وبعد الفراغ من الدراسات التي يقتضيها مثل هذا المشروع أصدرنا أوامرنا بإبرازها إلى الوجود، وهاهي الآن في طور الانجاز والتحقيق، على أن عنايتنا بمدينة طنجة لا تنحصر في هذا فقد أولينا جانب السياحة منها حظاً من اهتمامنا، فوجهنا مصالحنا المختصة التوجيه الكفيل بجعل هذا المرسى الجميل أكثر جاذبية وأقوى استمالة للنفوس.

ولم تقف جهودنا في مضمار التجهيز عند هذا الحد إذ بالاضافة إلى ما قمنا به من تمديد رصيف اقلاع الطائرات ونزولها بمطار سلا وتجديد أبنيته ومرافقه حتى صار مطاراً دولياً فإننا سنشرع في الأيام المقبلة في تحويل

ما كان قاعدة بالنواصر إلى مطار لا تفصل بينه وبين الدار البيضاء إلا مسافة يسيرة يتوفر من حيث الامكانيات على ما تتوفر عليه عادة المطارات الكبرى ذات الصبغة الدولية والصيت الذائع.

ولنا اليقين شعبي العزيز بأن الجهود التي صرفناها إلى تيسير الاتصال البريدي وتوسيع الشبكة السلكية واللاسلكية ستفضي بنا إلى تحقيق أهداف المخطط الثلاثي الرامية إلى إقامة أجهزة لربط المواصلات البريدية بعدد كبير من المناطق التي كانت تنتظر لحد الآن اكتمال تجهيزها وإلى تسهيل الاتصال المباشر بين مدننا الكبرى من جهة، وبين مملكتنا وباقي أقطار العالم من جهة أخرى، وإن الجهاز الضخم الذي تم إنجازه بالدار البيضاء لخليق بأن يعتبر بمثابة المحرك الحيوي لجموع شبكة اتصال مدننا بعضها ببعض أو اتصالنا بالخارج، وبهذا سنكون قد وضعنا الأسس اللازمة لتمتين واحكام أسباب مواصلاتنا سواء كانت هذه المواصلات داخل البلاد أو مع أقطار المعمور.

وقد تم خلال السنة المنصرمة توحيد الشبكة السلكية واللاسلكية بإلغاء الامتياز الذي كان مخولا لشركة التلفون بطنجة كما تم ربط خطوط التلغراف والتلكس المباشر بين طنجة والعواصم الامريكية والأسيوية، وقد تحقق منذ بضعة أيام الاتصال المباشر بأقطار المغرب العربي وامكننا أن نخاطب عن طريق الهاتف صديقنا الهمام فخامة رئيس الجمهورية التونيسة ولن تمضي الا مدة يسيرة حتى يمكننا الاتصال الاوتوماتيكي بمختلف العواصم الأوربية.

ولا يعزب عن اذهانكم ما لهذه المواصلات على اختلاف أشكالها وهذه التجهيزات على تعدد أصنافها من أثر فعال في تنشيط حركة السياحة ببلادنا وانبعات اقتصادنا.

شعبي العزيز:

إننا بعدما استعرضنا طائفة من المنجزات والمشاريع التي من شأنها أن تحقق الانبعاث الاقتصادي نود أن نسترعي نظرك إلى أهمية عامل من أنجع العوامل في مجال التنمية والازدهار ذلك العامل هو التوفير والادخار الذي أتاح لبعض الشعوب المساهمة في تطوير أوضاعها الاقتصادية وسيكون من بواعث مسرتنا وابتهاجنا أن تسلك مسالك هذه الشعوب، وذلك بإقبالك على الادخار والتوفير إقبالا يتسنى معه أن تأخذ بالحظ البالغ في المعركة التي نخوضها من أجل تقوية الانتاج وتنمية الاقتصاد، ولذا فإننا نهيب بك شعبي العزيز أن تعتبر هذا الادخار وهذا التوفير واجباً وطنياً أكيدا لا تنحصر فائدة القيام به على الفرد وحده بل تعم سائر المواطنين.

وتقديراً منا لأهمية الادخار فقد أعدنا النظر في تنظيم صندوق التوفير وعملنا على تبسيط طريقة الاشتراك فيه تبسيطاً يجعل الادخار في متناول أفراد شعبنا على اختلاف مستوياتهم، ويكفل رفع الحد الأعلى للتوفير الفردي، وقد أصدرنا أمرنا لوزيرنا في البريد بأن يقوم في المستقبل القريب بتنظيم حملة للتوفير الوطني تستمر مدتها أسبوعاً كاملا ستبرهن خلاله ولا شك عن وعيك وتبصرك وحرصك على أن تكون بلادك في طليعة البلاد التي تربأ بنفسها عن التخلف وتأبى التواكل والتقصير.

وعلاوة على هذه الجهود المبذولة في الميادين الاقتصادية، والعناية المصروفة لتنميتها أولينا وافر الاهتمام أيضا للسياحة التي حظيت بالأسبقية في المخطط الثلاثي لما يترتب عن وفادة السواح بإعداد وفيرة على بلدنا من انتعاش كثير من الصناعات والمرافق وتشغيل لليد العاملة، وتوفير للعملة الصعبة، وازدياد تعرف الناس في الخارج على مظاهر شتى من حضارتنا وصنوف عديدة من عاداتنا وتقاليدنا.

وقد أسفر توجيهنا الفعال فيما يخص التنمية السياحية عن إعطاء تشجيعات في ميدان البناء، فبرامجنا تستهدف من جهة تكثير وسائل الايواء، وتستهدف من جهة أخرى النهوض بالمناطق المحرومة والأقاليم التي ينقصها التجهيز الكافي، وقد ظهرت أعمالنا فيما شيد من الفنادق والمنشآت بإقليم ورزازات وقصر السوق وتطوان والحسيمة والناظور، وما عبدنا فيها من طرق، وبنينا أو وسعنا من مراسي ومطارات.

وقد أوصينا إدارتنا بتشجيع الشركات الخاصة على الاسهام بحظوظ وفيرة في الميدان السياحي، وتقوية تكوين المسيرين للمراكز السياحية في الشمال والجنوب على السواء، ووجهنا عنايتنا إلى تعزيز النقل البحري لتيسير قدوم السواح إلى مملكتنا عبر مضيق جبل طارق، فأسسنا شركتين بحريتين قوميتين، وشرعت الخطوط الجوية الملكية في توسيع علاقاتها مع الخارج توسيعاً سينمو شيئاً فشيئاً حتى يمتد إلى جهات عديدة من المعمور.

ولما كانت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة نادت بجعل السنة الحالية سنة دولية للسياحة، قررنا اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتسهيل قدوم السواح إلى بلدنا وتيسير الاقامة المريحة لهم في جميع الجهات، مع مضاعفة العناية بالتعريف ببلدنا في مختلف البلاد الأجنبية لترغيب سكانها في زيارة وطننا للوقوف على مآثره التاريخية، ومعالم نهضته الجديدة، إلى جانب الاستمتاع بجمال طبيعته الفاتنة، وحسن استقبال شعبه الكريم المضياف.

وإذا كانت أجهزتنا من حكومية وإدارية، تتابع منها النشاط وتوالي المجهود تخطيطاً وتدبيراً لخلق الازدهار المنشود، وتيسير الانتعاش المأمول، فإن المؤسسات التمثيلية الاقليمية والمحلية لم تكن في معزل عما تتقلب فيه البلاد من أعمال عمرانية ونشاطات استصلاحية وتجهيزية مفيدة، بل شاركت فيها برزانة وواقعية، ولما لنا من إيمان بأن الاتصال المباشر المستمر مع رعايانا هو خير وسيلة للاطلاع على أحوالهم ومعرفة احتياجاتهم والاستماع إلى رغباتهم ومطالبهم لم نفتأ نتجول في أطراف البلاد، ونعرج على القاصي منها والدان، وقد زرنا في السنة المنصرمة أقاليم قصر السوق وورزازت وبني ملال وعمالة الدار البيضاء وإقليمها ووقفنا في عين المكان على مشاكلها واتخذنا التدابير المتعينة لحلها، واجرينا في كل مكان اتصالات مباشرة نعتبرها أبرز مظهر للتجاوب العميق القائم بيننا وبين شعبنا الملتف حول عرشنا.

واثر الخطاب الذي وجهناه بمناسبة الذكرى الأخيرة لميلادنا ظهرت جدوى العمل المنسق بين السلطات والسكان بصورة خاصة في مجال تنمية المجتمع، فقد تم تحت إشراف وزارة الداخلية بناء ما يقارب سبعة آلاف مسكن في عمالات القنيطرة وقصر السوق ووجدة وتطوان وآسفي فتحقق بذلك في وقت قصير ضمان السكنى للمنكوبين بالكوارث الطبيعية، كما تجلت فائدة ذلك التعاون في المجال الفلاحي بإقليم بني ملال على وجه أخص، حيث فتحت آلاف الأوراش ومدت مجاري الماء في الأطراف الصحراوية من مملكتنا.

وقد قررنا إحداث أقاليم جديدة تقريباً للسكان من رجال الادارة، وسيراً في طريق اللامركزية التي نعتقد أنها تعين على خلق الازدهار المنشود.

ولم نفتأ نعير وسائل الاعلام الاهتمام الجديرة به، توعية للمواطنين، وتنويراً لأذهانهم واطلاعاً لهم على المنجزات التي تحققها الدولة لفائدتهم، وتعريفاً بما تقطعه الأمم المتقدمة من أشواط في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أعيد تنظيم الاذاعة والتلفزة المغربية على أسس جديدة، وقطعت أشواط في تنفيذ المخطط الخاص بالتلفزة فأمكن بالمحطات التي تم بناؤها وصولها إلى اقليمي وجدة والناظور، كما سيمكن بالمحطات التي تبنى الآن نقلها عبر الاطلس إلى اقليم سوس.

ومن البديهي أن هذا المجهود الجبار الذي يشمل ميادين عديدة ويتطلب إمكانيات كثيرة لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة إلا إذا تناسقت الخطى وتجانست الأعمال، وهذا ما تضطلع به وزارة التنمية التي أنطنا بها تحريك وتنسيق جميع الأعمال الهادفة إلى خلق ازدهار إقتصادي في البلاد.

ولما كانت المخططات لا ترتجل نظراً لما يترتب عن تنفيذها من آثار عميقة بعيدة المدى فإن لجاناً مختصة من الفنيين المغاربة بما فيهم الاخصائيين التابعين لوزارة التنمية تجتمع باستمرار وتعمل على إعداد المشاريع الجديدة التي سيتضمنها المخطط المقبل، هذا المخطط الذي سيحتفظ بالاسبقيات التي اشتمل عليها المخطط الثلاثي مع إضافة الصناعة، ولا سيما الصناعة التي لها ارتباط بالانتاج الزراعي.

إن مخططات التنمية وما بيناه من برامج ومشاريع مرهون نجاحها بتوفير الاطارات، ومضاعفة الجهود في ميادين التكوين العلمي والتقني، وهذا ما تعني به جميع الوزارات في الوقت الراهن، وتقوم كتابة دولتنا في التكوين المهني بدور هام في توجيه الطلبة الذين ينهون تعليمهم الثانوي توجيهاً يتلاءم واحتياجات البلاد، مع مراعاة ما لهم من ميول واستعدادات لكن ما تخرجه الثانويات كل سنة من حاملي شهادة الباكالوريا لا يفي بمتطلباتنا منهم ولا سيما المتخرجين من الشعبة العلمية الذين لايزال عددهم قليلا، فقد احرز في الصيف الماضي 1712 طالباً على شهادة الباكالوريا بقسميها العربي والفرنسي، لا تتعدى نسبة الذين كانوا يتابعون الدراسات العلمية منهم 35 في المئة، أما طلبة التعليم العالي بالمغرب البالغ عددهم 8.503 فإن نسبة الذين يتابعون منهم دروسهم بالكليات والمعاهد ذات الصبغة العلمية لا تتعدى 21 في المئة، لكن هذه النسبة تبلغ 90 في المئة بالنسبة للطلبة الممنوحين الذين يتابعون دراستهم العالية بالخارج، والذين يبلغ عددهم 1894 طالباً، وما لم تتكاثر اعداد الحاصلين على الباكالوريا العلمية بالخصوص فإن احتياجات التنمية إلى أطر وطنية كافية وافية ستبقى في خصاص كبير، وهو أمر لا تخفى علينا خطورته، لهذا قررنا أن لا تعطي الدولة منحاً إلا للطلبة الذين سيفيدون البلاد بخبرتهم في الميادين العلمية والتقنية.

ونظراً لما للجهاز الاداري من أهمية بالغة كأداة تعتمد عليها الدولة في تنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها، فقد وجهنا عنايتنا لاصلاحه وتقويمه ليضطلع بالمهام المناطة به على أحسن وجه، وقد قررنا في توجيهاتنا الملكية المبادىء التي يجب أن تسير عليها الادارة، ورسمنا مختلف الاصلاحات التي يتعين إدخالها على أجهزتنا وأساليبها، حتى نضمن لها مزيد الفعالية في دائرة تبسيط المسطرات المتبعة والتخفيف من مصاريف التسيير، وقد أنطنا بوزارتنا في الشؤون الادارية السهر على تطبيق المبادىء التي رسمناها، والعمل مع الوزارات المختصة على إنجاز الاصلاحات التي ارتأينا ضرورة القيام بها، وذلك زيادة على مراجعة النصوص التشريعية القديمة حتى تصبح ملائمة للوضع الجديد للبلاد، ومواكبة للتطور الحاصل في جميع مرافقها.

وقد كان من جملة ما قررناه من مبادىء في توجيهاتنا الملكية أن يكون الموظفون سواء فيما يرجع إلى الاجور إذا كان مستواهم واحدا وعملهم متشابها، وعلى ضوء هذا التوجيه سارت المصالح الحكومية المختصة في إصلاح نظم مختلف اسلاك الموظفين، وقد انجز هذا الاصلاح بعد دراسات عميقة لمختلف وجوهه وصدرت مجموعة من النصوص التطبيقية الخاصة بموظفي بعض الوزارات، وستتلوها النصوص الباقية في القريب العاجل، ويتوج كل ذلك فيما بعد بتوحيد نظام التعويضات في إطار الوظيفة العمومية مع مراعاة الاستحقاق من جهة، وامكانيات الدولة المالية من جهة أخرى، على أن هذا الاصلاح كما هو الشأن في كل عمل انساني قابل للتنقيح والمراجعة إن اظهرت التجربة نقصا في بعض جوانبه، أو اقتضت سنة التطور إعادة النظر في بعض أحكامه.



ومازلنا نواصل السعي ونوالي الجهود لاقامة النظم الادارية على أسس محكمة وذلك بتوحيد الأجهزة المتماثلة، وإزالة العراقيل والصعوبات التي تعترض سير الادارة، وتقرير الوسائل الكفيلة باجتناب التبذير.

وقد وجهنا عنايتنا لتنظيم وزارتنا وتحديد اختصاصاتها حتى تستطيع القيام بالمسؤوليات الملقاة عليها، والاسهام في المشاريع العامة في دائرة ما أنيط بها من مأموريات. وقد قطعنا أشواطاً لا يستهان بها في هذا المضمار، اذ تم اعداد النصوص المنظمة لبعض الوزارات والعمل حثيث لانجاز ما بقي حتى يدخل هذا الاصلاح في حيز التطبيق.

وليس يخاف عليك شعبي العزيز أننا غداة استرجاع الاستقلال وجدنا أنفسنا أمام ميراث تشريعي ثقيل، فخلال أربعين سنة وضعت للبلاد أحكام وقوانين لم يكن معظمها ملائماً لمصلحة أهليها، كما لم تكن لتعقدها وتشعبها مما يعين على سير الادارة بسرعة، وكنا تجاهها بين أمرين: إما أن نلغيها جملة فنقع أمام فراغ تشريعي لا تخفي خطورته ولا تحمد مغبته، وإما أن نعمل على تعديلها واصلاحها وتجديدها بما يلائم الوضع الجديد للبلاد، ويخدم مصلحة المواطنين وهو أمر شاق عسير لا يتيسر عمله في وقت قصير، لهذا تنكب لجان من الفنيين التابعين لمختلف الوزارات على دراسة العراقل التي تعوق سير الجهاز الاداري وطرق معالجتها، وعلى النظر في تبسيط الاجراءات الادارية وتحقيق اللامركزية داخل اجهزة الدولة أو عن طريق إشراك الجماعات المنتخبة في المسؤوليات العامة، وستعرض علينا اللجان المذكورة عندما تتم عملها عدداً من الاختيارات فيما يخص الاصلاحات المقترحة، وعلى ضوء الدراسات المنجزة ستتخذ التدابير الكفيلة باصلاح الأوضاع والأساليب الادارية في نطاق التوجيهات التي رسمناها، وطبقاً للأهداف التي لم نفتأ نعمل لتحقيقها، حتى نجعل من إدارتنا أداة صالحة قادرة على القيام بمهامها خير قيام.

ومع ما يتطلبه تحقيق التنمية من أموال ويستلزم اتساع أجهزتنا الادارية من نفقات ظلت سياستنا المالية تسير في نطاق توجيهاتنا مستهدفة المحافظة على ميزانية عمومية سليمة دون اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة، وضمان الاستقرار لعملتنا بإيجاد تعادل في ميزان الاداءات، وتوفير الشروط الضرورية للتوسع الاقتصادي بتقوية الانتاج عن طريق استثمارات عمومية وخصوصية في القطاعات ذات الأسبقية.

وهكذا واصلنا تطبيق سياسة التقشف التي شرع فيها منذ سنة 1964 فالغيت أو خفضت جميع الاعتمادات غير اللازمة لسير الادارة، ولم تقع زيادة — إن لم يقع نقص — في الاعتمادات التي لا إنتاج من ورائها وصرفت المبالغ المقتصدة إلى القطاعات المنتجة.

وقد عزز القانون المالي لسنة 1967 النتائج المحصل عليها فلم ترتفع مصاريف التسيير في الميزانية العامة إلا إرتفاعاً ضئيلا جداً لا يتجاوز 1،78 في المئة، ولن تكلف تغطية هذا المبلغ عى ضآلته المواطنين شيئا، لأننا حريصون على اجتناب أي تدبير ضرائبي جديد.

شعبي العزيز:

إذا كان هذا هو ما نستهدف من تحقيق تنمية شاملة، ونتوخى من خلق نهضة واسعة تنتظم مجالات الفلاحة والصناعة وسائر مرافق الاقتصاد — قصد توفير الحياة الكريمة لأفراد شعبنا بالمدن والقرى، والجهات القاصية والدانية فإن جهوداً موازية تبذل بعناية في ميادين اخرى نسهر بدون انقطاع على أن تلحق المواطنين فائدتها، وتعود عليهم بالخير عائدتها.

ومن البديهي أن السعادة المنشودة، والكرامة المأمولة لا تتأتيان بمجرد سد الرمق وكساء جسم واحراز مسكن، ولكنهما تتمثلان ــ بالاضافة إلى ما سلف ــ في انبساط رواق العدل، وانتشار الثقافة والتعليم، وخلو الحياة مما يكدر صفوها من علل وادواء.

وإننا لنسجل بكامل الفخر والاعتزاز ــ في ميدان العدل ــ مدى السرور الذي يغمرنا ونحن نلمس عن كثب نتائج المرحلة الحاسمة التي اجتازها قضاؤنا بعد أن تم توحيده وتعريبه ومغربته، فلقد سهرت وزارتنا في العدل على عمل المحاكم في تلك المرحلة بعين يقظة، فلم يتوقف سيرها ولم ينقص إنتاجها رغم ما كلف ذلك من مجهودات يومية وتضحيات مالية ليست بالهينة.

وعلاوة على ذلك بذلت هذه الوزارة قصارى جهدها في تطبيق تعليماتنا الرامية إلى مراجعة التشريع وتوحيده، وطبعه بطابع مغربي، فصدر مرسومنا الذي تحققت بمقتضاه الوحدة التشريعية للبلاد، كما اصدرنا قانون الصوائر المالية في الميادين المدنية والتجارية والادارية، وقانوناً آخر للمساعدة القضائية.

ولتقريب القضاء من المتقاضين، والتقليل من التكاليف المالية المترتبة على الترافع أمام المحاكم أصدرنا قانوناً ينظم القضاء على أسس جديدة تحدث بمقتضاه محكمة استئنافية بمراكش يشمل نفوذها أقاليم مراكش وأكدير وورزازات، ومحاكم إقليمية أخرى بكل من الجديدة وسطات وورزازات، وستقسم مدينة الدار البيضاء إلى ثلاث دوائر قضائية بكل منها محكمة للسدد يتبعها عدد من الملحقات.

وعالج هذا القانون كذلك نواحي أخرى كتفتيش المحاكم وإعادة تنظيمها على ضوء التجربة التي مررنا بها منذ أن استقلت البلاد.

ورعياً لما نوليه من اهتمام لشؤون الدفاع في الميدان القضائي أصدرنا قانوناً جديداً لتنظيم مهنة المحاماة حرصنا أثناء وضعه على أن يتسم بكل المميزات والمقومات التي تساعد المحامين على القيام بمهمتهم.

وإننا لعازمون على أن نصدر بعون الله مجموعة من قوانين أخرى ذات أهمية كبرى اعدتها وزارتنا في العدل لتسهيل مهمة القضاة ومساعدتهم على البت في القضايا التي تعرض عليهم، ومن جملة هذه القوانين قانون المسطرة المدنية، وقانون الأكرية، وقانون الشركات، وقانون الوضعية المدنية للأجانب، وقانون خاص بالتوثيق.

وفي نطاق تقوية الجهاز القضائي ودعم اطره وتسهيل التقاضي على المتقاضين احدثنا رغم الضائقة المالية في ميزانية هذه السنة مئة منصب لتوظيف قضاة جدد.

وإننا لنرى أن خير عدة يعتد بها رعايانا ليكونوا مواطنين صالحين يطيقون مجابهة مشاكل الحياة، ويدركون ما عليهم من مسؤوليات وواجبات، ويقدرون على تحقيق التنمية بعقول نيرة وسواعد قوية، هي أن يكرعوا من حياض العلوم ومناهل الفنون، ويستوعبوا الثقافات ويسايروا موكب التطور السائر باستمرار، لهذا واصلنا صرف العناية إلى ميدان التربية والتعليم وخصصنا له اعتمادات طائلة أصبحت تمثل 17 في المئة من ميزانيتنا العامة، وذلك ما جعل مدارسنا تضم بين حناياها هذه السنة ما ينيف على مليون وثلاثمئة ألف تلميذ وطالب، وهو عدد يفوق عشر مرات عدد التلاميذ والطلبة الذين كانوا بمدارسنا منذ عشر سنوات.

وقد قبل في بداية الموسم الدراسي الحالي مئتان وخمسون ألف تلميذ بالأقسام التحضيرية، كما قبل في مدارسنا الثانوية 65 ألف طالب جديد، أما التعليم العالي فقد التحق به 1755 من الحاصلين على شهادة

الباكالوريا.

وقد سرنا أشواطاً في تحقيق مبادىء التعميم والمغربة والتعريب التي تقوم عليها سياستنا التعليمية، فامكن بما أخرجته المدارس الاقليمية من معلمين مواجهة احتياجات التعليم الابتدائي إليهم، كما تم تعريب برامج الأقسام المتوسطة، وبذلك نستطيع القول بأن تعليمنا الابتدائي حقق خلال السنوات العشر الأولى من الاستقلال ما كنا نتوخاه له من تعميم ومغربة أطر وتعريب برامج.

وليس بخاف عليك شعبي العزيز ما يضعه التعليم في مختلف أطواره أمامنا من مشاكل وصعاب: مشاكل البنايات، ومشاكل الأساتذة والمعلمين، ومشاكل النفقات المتصاعدة ومشاكل التوجيه الذي سيطبع البلاد لعدة أجيال، وإذا كان من الممكن التغلب على بعض الصعاب عن طريق مساعدات مالية أجنبية فإن صعاباً أخرى كتكوين الأساتذة ليس من الهين تذليلها في أمد قصير، لذا فنحن ندرس جميع مشاكل التعليم بحكمة، ونسعى للتغلب على صعابه بأناة وروية، مجتنبين في معالجتها كل ارتجال لا يحمد جيلنا والاجيال المقبلة عقباه.

وإن شعورنا بأهمية دور الشباب، وإيماننا بأنه الدعامة الكبرى لمستقبل وطننا ليفرض علينا اعداد شبيبتنا اعداداً روحياً وجسمانياً بالاضافة إلى إعدادها ثقافياً حتى تكون في مستوى المسؤوليات التي تنتظرها في المستقبل، وتتبين معالم السبل المستقيمة فلا تضل في متاهات الشك ودروب الحيرة، فلهذا أحللنا تعليم الدين المكان اللائق به في المدارس وقررنا إدماج المواد الاسلامية في البرامج والمناهج الجامعية واعطائها الاعتبار اللازم في مواضيع الامتحانات.

كما أفدنا شبابنا مما تهيئه لهم مؤسسات الشبيبة والرياضة من منشطات تربوية متنوعة تهدف إلى ترويض أجسامهم، وتمرين ملكاتهم العقلية والفكرية وتعرفهم بمحاسن بلادهم وجمال طبيعتها، وتدربهم على تحمل المسؤوليات وأداء الواجبات وإنجاز المهام.

وقد ارتفع عدد الأطفال الذين استفادوا من العطل في المخيمات الصيفية من 25 ألف طفل إلى 41 ألفا ينتمي جلهم إلى القرى والاحياء الشعبية بالمدن.

ولما كانت مشاريع التنمية يتوقف إنجازها على وجود مجتمع ينعم بالعافية وتخلو أوساطه وخلاياه من العلل، فإن العناية بالصحة وتيسير وسائل العلاج والسهر المتواصل على وقاية البلاد من الأمراض والآفات التي تشل المجتمع وتجعله عاجزاً ضعيفاً لم تفتأ تشغل بالنا وتأخذ حظها المرموق من اهتمامنا، ولقد ارتكز عمل وزارتنا في الصحة العمومية خلال السنة المنصرمة على تنمية تجهيزنا من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية كما نص عليه التصميم الثلاثي، وعلى توسيع نشاط المرافق وتحسين مستواها وتكوين الأطباء المغاربة والممرضين وانشاء صناعة وطنية للأدوية.

فلقد إرتفع عدد الأسرة بنسبة خمسة في المئة، إذ أسسنا بأكدير وقلعة السراغنة، وأزمور، والعرائش مستشفيات جديدة، وأضفنا طبقة جديدة إلى مستشفى ابن باجة بتازة.

وفي الرباط أدخلنا أحسن تجهيز عصري على مختبرات مستشفى «ابن سينا» وألحقنا به أجنحة متعددة لنجعله متوفراً على جميع ما تستوجبه المراكز الطبية والجامعية في عالم اليوم كما باشرنا توسيع شبكة المراكز الصحية والمستوصفات ودور التوليد في المدن والقرى على السواء.

ونحن نستعين على بلوغ غايتنا التي هي تكثير الأطباء وتعميم العلاج بكلية الطب التي فتحت سنتها الجامعية الخامسة بالرباط، وأصبح لها مستوى مرموق يعود بالنفع العميم على طلبتها الذين يبلغ عددهم الآن خمسمئة طالب، ولما لنا من رغبة أكيدة في أن نرى كليتنا هذه تواصل سيرها بخطى ثابتة أصدرنا أخيراً عدداً من النصوص التشريعية تتعلق بالاساتذة المعلمين بها، وبحالة الخارجيين والداخليين والمتدربين بالمركز الصحي الجامعي بالرباط، وبالمساعدين بالكليات.

ويباشر في نفس الوقت تكوين الممرضين الكفاة، والتقنيين المقتدرين لضمان العناية بالمرضى وتيسير أكبر الحظوظ لمعالجتهم وشفائهم.

وقد أصدرنا أمرنا باتخاذ التدابير الكفيلة بتنمية صناعة صيدلية وطنية، أصبح قسم كبير من الأدوية المستهلكة عندنا يصنع داخل مملكتنا، وقررنا إنشاء مختبر وطني لمراقبة الأدوية المصنوعة من حيث جودتها وتكييفها وتكاليفها، كما أننا عازمون على مراجعة الأسس التي تسير عليها الصيدلية المركزية لنضمن بكل ذلك من جهة جودة الأدوية واعتدال أثمانها التي دخلت في قائمة المصروفات اليومية لكل بيت من جهة أخرى.

وإذا كانت صحة عموم رعايانا تستأثر منا بكل تلك العناية فإن ذلك لم يقلل من اهتمامنا الخاص بصحة العمال ومنحهم كل الضمانات بشأن العلل والآفات التي يتعرضون لها أو تصيبهم من جراء مزاولتهم للشغل.

على أن إهتمامنا بالطبقة الشغيلة لا ينحصر في توفير أحسن الشروط الصحية لعملها، بل تعدى ذلك إلى مواصلة السهر على مالها من حقوق مكتسبة، والسعي المستمر لرفع مستواها، ومنذ فاتح يناير سنة 1966 ارتفعت المنح العائلية بمعدل النصف، كما أدخل تعديل على المدة التي يتقاضى بعدها العامل تعويضات في حالة مرض أو حادث، الشيء الذي جعل المستفيدين من تلك التعويضات يتضاعف بشكل محسوس.

وبصفة عامة فإن الأهداف المتوسطة أو البعيدة المدى للسياسة المتبعة في هذا المجال ترمي إلى توسيع نظام الضمان الاجتماعي حتى يشمل قطاعات جديدة من المستفيدين، وإن سياسة من هذا النوع ترتبط ارتباطاً قويا بالتطور الاقتصادي للبلاد لا تتحقق إلا بانسجام تام مع الظروف المسايرة لهذا التطور، مع العلم بأن تشريعاتنا الاجتماعية تعتبر من التشريعات الأكثر تقدماً وعدالة في العالم.

وإلى جانب هذا تتابع الجهود لتشغيل اليد العاملة بالداخل والخارج، وتكوين اليد العاملة المتخصصة بفتح مراكز جديدة للتكوين المهني.

ونظراً لما أولانا الله من شرف الإمامة، وأناط بنا من واجب المحافظة على شعائر الدين الاسلامي الحنيف أصدرنا أوامرنا لوزارتنا في عموم الأوقاف في نطاق تنمية الوعي الاسلامي، وتيسير أسباب العبادة لشعبنا بمواصلة حملات الوعظ والارشاد بجميع جهات المملكة، وبناء المساجد بالمدن والقرى والأحياء المفتقرة إليها. وقد شيد 31 مسجداً خلال سنة 1966 ووقع إصلاح مئات أخرى من المساجد، وقمنا ببعث الثقافة الاسلامية بطبع طائفة من كتبها القيمة منها والنفيسة، واعتنينا بالمدارس العتيقة بالبادية حتى عادت إلى ازدهارها السابق، وصار الطلاب يلقنون فيها القرآن الكريم بمختلف قراءاته، ومباديء العلوم الدينية واللغوية.

شعبي العزيز:

إن أهم ما تعتز به الدول والشعوب جيش قوي يحمي ذمارها، ويصون حوزتها، ويحول دون أي اعتداء



عليها.

ولقد واصلنا خلال السنة المنصرمة العناية بالقوات المسحلة الملكية، وصرفنا الاهتمام إلى تنمية أطرها، وتجهيزها بالعتاد وسائر المعدات اللازمة لدفاعنا، وكان القيام على تحقيق الخدمة الوطنية الاجبارية في طليعة المهام الكبرى التي أسندناها إلى قواتنا المسلحة الملكية، فنهضت بها على أحسن صورة انعكست انعكاساً صادقاً عند استعراض جيشنا في السابع عشر من شهر نونبر المنصرم، وبالاضافة إلى اعداد مجندينا اعداداً عسكرياً تبذل العناية بتكوين من لا يحسن منهم تكويناً مهنياً ليصبحوا بعد تسريحهم من الجندية أعضاء نافعين في مجتمعهم، قادرين على تلبية احتياجات التنمية. وأن ترحيب الأمة قاطبة بسن الخدمة العسكرية وحسن سلوك شباننا المجندين لمن القرائن التي تدل على بلوغنا ما توخيناه من سن هذه الخدمة الوطنية.

شعبي العزيز:

هذه منجزاتنا ومشاريعنا عرضناها عليك جريا على مألوف عادتنا في مثل هذا اليوم الذي نحتفل فيه وإياك بذكرى جلوسنا على عرش أسلافنا المقدسين، وهي مناسبة تحين كل سنة نزن فيها أعمالنا ونحاسب أنفسنا لنرى ما نفذناه من خطط رسمناها، واجتزناه من عقبات ذللناها، وما نعتزم رسمه وتخطيطه وتحقيقه وإنجازه ليكون الأمس موصولا بالغد، وحركتنا لتدعيم استقلالنا والنهوض ببلادنا دائبة متلاحقة لا يعتريها فتور ولا لغوب، ولا يصيبها سام ولا وهن، ولئن كان مجموع ما تضمنته التوجيهات الملكية التي وضعناها لتكون رائداً لنا فيما نبديء فيه ونعيد من شتى وجوه العمل لم يدخل كله في حيز التطبيق لتشعب بعض الأبواب والفصول وضرورة صرف مدة من الزمن غير قصيرة للدرس والتمحيص اجتنابا لكل تدبير يمكن أن يعزي إلى قلة التريث والاستيعاب فإن الجهود متوالية غير متوانية في سبيل استكمال الدرس واستيفاء التمحيص.

وإذا كنا قد طرقنا في هذا الخطاب عدة مواضيع لها مساس بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا واتصال بجانب من المسؤوليات الملقاة على عاتقنا فإن هناك مسائل غير هذه عالجناها بحكم مالنا من مسؤوليات أخرى وباعتبارنا حامياً لحمى البلاد وضامناً لاستقلالها وحوزتها في دائرة حدودها الحقة.

وفي طليعة هذه المسائل ما صرفنا نحوه اهتمامنا من أمر المناطق التي وقع اقتصاصها من أطراف البلاد وإغتصابها فسعينا سواء في منظمة الأمم المتحدة أو في منظمة الوحدة الافريقية إلى استرعاء نظر الرأي العام الدولي لضرورة جعل حد للاستعمار في سيدي يفني والساقية الحمراء ووادي الذهب، مطالبين بتسليم سيدي يفني وتحرير المنطقتين السالفتين، وكان لمساعينا وللجهود التي بذلتها هيأة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الصدى الحميد والأثر الملموس، فأصدرت منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد باديس أبابا في شهر نونبر من السنة المنصرمة توصية تدعو فيها إلى تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة في دورتها الأخيرة توصية تقضي بتسليم الدولة الاسبانية للمغرب السلطة التي لها بسيدي يفني، وتؤكد فيها حق إخواننا المواطنين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب في تقرير مصيرهم بواسطة استفتاء يستشار فيه المغرب، وتشرف عليه منظمة الأمم المتحدة.

ولأهمية هذه التوصية، ولما تدعو إليه فقد وجهنا رسالة إلى فخامة صديقنا الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانية بشأن تسليم السلط فيما يخص سيدي يفني، وإننا لنأمل أن تبدي الدولة الاسبانية التي تربطنا بها صلة الصداقة والجوار من التفهم وحسن الاستعداد ما يضمن لتلك التوصيات المصير الايجابي والمآل المطلوب، وكما

فسح الاتفاق الذي أبرمناه مع الدولة الاسبانية بتاريخ 7 أبريل 1956 من أجل تسليم السلط التي كانت لها بالمنطقة الشمالية من مملكتنا آفاقاً للتعاون المثمر، فإن التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لخليقة بأن تفسح مجالا لتعاون مثمر جديد.

وبالاضافة إلى هذا فإننا أجرينا خلال زيارتنا لمقر منظمة الأمم المتحدة مع الأمين العام السيد فالدهايم محادثات تناولت تطور العلاقات بين بلادنا والجمهورية الجزائرية، وأعربنا في أثنائها عن وجهة نظرنا حول ما أصبحت الدوائر الدبلوماسية تسميه اليوم بمشكل التسابق نحو التسلح بافريقيا الشمالية، وبالأخص بين المغرب والجزائر، إن المغرب الذي كان ولا يزال حريصاً على الوفاء بالتزاماته الدولية، والذي اتخذ من ضرورة فض الخلافات بالوسائل السلمية وتجنب الالتجاء إلى وسائل العنف لتأييد الحق مهما كانت مشروعيته ــ مبدأ ألزم نفسه باحترامه والعمل بمقتضاه، ليؤثر أن تنصرف جهوده إلى ميادين التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي وصيانة النفوس والأموال، وتوجيه الكفايات إلى المجالات التي تعود عليه بالخير، وتدرأ عنه الشر، حتى يعم الرخاء وينتشر الازدهار، وتخطو البلاد الخطوات الشاسعة للحاق ــ بعد الخروج من التخلف ــ بركب الدول السائرة نحو المصير المشرق، إن مشكلة العصر الحاضر التي يجب علينا أن نجعل منها مشكلة غير مستعصية الحل هي مشكلة اختلال التوازن بين الدول المتخلفة والنامية وبين غيرها من الدول الضاربة بسهم كبير في مضمار التقدم الظاهر، والرقي الباهر، إن ركب الحضارة سائر لا يلتفت، وراكض لا يقف، فإذا صرفنا إمكانياتنا في وجوه لا تسمن ولا تغني من جوع، واستعملنا مواهبنا وكفاياتنا ومقدراتنا فيما يؤول إلى الدمار والخسران لم يتضاعف اختلال التوازن الملحوظ ولم تبعد الشقة بيننا وبين من نريد إدراك شأوه فحسب، وإنما سنعثر عثرة لا تقال، ونتخلف تخلفاً لا نهوض بعده.

ولئن كنا نتحمل شخصياً مسؤوليات وطنية ودستورية وتاريخية نحن مستعدون للنهوض بأعبائها في كل وقت وحين، فإن كل مسابقة من شأنها توفير العتاد الحربي، وإدخار الأسلحة لا يستهوينا أن نخوض غمارها، ولا يروقنا أن نجازف ببلادنا فيها، فنبتعد بهذه المجازفة عن الأهداف التي قطعنا على نفسنا إدراكها وبلوغها، ولذا فإننا مازلنا مقتنعين بضرورة اجتناب كل ما من شأنه أن يجعل الرغبة في الحلول السليمة عديمة الجدوى، وأن يوتر الأعصاب، ويسمم جو العلاقات، ويقذف بنا في مغامرات لن ينحصر مفعولها في نطاق محدود، كما أننا مازلنا مقتنعين بإمكانية حسم الخلاف بيننا وبين الجزائر بشأن الأراضي المغتصبة عن طريق التفاوض والمناقشة الصريحة، واعتماد الحجة في اثبات الحق لا عن طريق الانكار والاستعداد للمجابهة العنيفة، وقد وجهنا في هذا الصدد رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ذكرناه فيها بالمحادثات التي راجت بيننا وبينه، وبسطنا فيها جميع هذه الاعتبارات، واقترحنا عليه احداث لجنة تحت اشراف الأمم المتحدة يعهد إليها بمهمة مزدوجة.

1) أن توصي كلا من الجزائر والمغرب بالتنازل عن الزيادة في القوات المسلحة تلافيا لاخطار التسابق نحو التسلح بإفريقيا الشمالية.

2) أن تقوم في عين المكان وبجميع الوسائل الصالحة بمراقبة السلاح الذي يتوفر عليه المغرب والجزائر كما وكيفا، وتحديد القدر الضروري لكل منهما للمحافظة على الأمن الداخلي.

وإن أملنا وطيد أن يحظى اقتراحنا بالقبول، ويتغلب جانب الأناة والتبصر والروية وتدبر العواقب، ولا ريب عندنا أن شعبنا بأجمعه لن يتردد برهة من الزمن إذا دعت الضرورة إلى ذلك في رد كل عدوان، ودفع كل طغيان، جرياً على عادته في الاباء والحفاظ.



شعبي العزيز:

إن ماعرضناه عليك فيما سبق بتفصيل وإسهاب لم يكن كل ما استحوذ على قلبنا واستبد باهتمامنا وعنايتنا، فلم تنصرم ساعة من ساعات الزمن لم تكن فيها مراد تفكيرنا، ومناط رعايتنا، وشغلنا الشاغل، ولم نقدم رجلا ولم نؤخر أخرى ولم نستعمل الرأي والاقدام فيما يستوجب الحكمة والاقبال إلا وانت نصب عيننا حين تمسي وحين تصبح في الغدو والآصال، والحل والترحال، نضع البرامج والخطط ونرسم الطريق ونمهد السبل وندبر الشؤون ونجري الاتصالات ونباشر المحادثات والمشاورات لا يقود مسعانا ويستحث خطانا إلا ما يعود عليك بالعائدة الحسنة والنفع الموصول والخير المكفول، فلم نفرغ لنفسنا في بعض الأحيان إلا لنفرغ لك، ولم لانخل إلى نفسنا الآونة بعد الأخرى إلا لنخلو إليك، ولم نرغب في الراحة والسكون تارة إلا رغبة في مناجاتك، ولم ننقطع إلى التفكير تارة إلا لمعرفة ما يرضيك ويسرك ويحزبك ويسؤك وما يحلو ويمر من أمرك، فكانت كل لحظة من هذه اللحظات، وكل وقت من هذه الآوقات مصروفة إليك، موقوفة عليك، فيها من الاتصال الوثيق بك، والانقطاع الكامل إليك، ما عهدته منا منذ قلدنا الله زمام أمرك، وأناط بنا رعاية شؤونك والسهر على مصالحك، وأشاع في قلبنا الرأفة بك وبث في نفسنا الاشفاق عليك، وجلب السعادة إليك، كما عرفه أباؤك وأجدادك من أسلافنا المنعمين الذين هداهم الله إلى الصراط المستقيم، ووفق خطاهم إلى النهج القويم، فتمكنت ما بينهم وبين شعب هذه البلاد آصرة جامعة، ووشيجة واصلة، وأورثونا حدبهم وعطفهم وحنانهم واهتمامهم بكل جليل وصغير من أمور الرعية، فاستحكمت بيننا وبينك تلك الرابطة التي لا يزيدها توالي الأيام وتعاقب الأعوام إلا شدة ورصانة، وتأصل ذلك الالتحام الذي لن يعدم على مر الأجيال قوة ومتانة.

شعبي العزيز:

في هذه الساعة التي نحتفل فيها بذكرى جلوسنا على عرش أسلافنا الأكرمين، وفي هذه الساعة التي تهيمن علينا فيها روح كريمة لعاهل كريم، نتوجه إلى لله سبحانه بقلوب خاشعة، ونفوس مومنة طاهرة، أن يغدق رحمته، ويضفي سابغ أنعامه ومغفرته، على بطل هذه الأمة ومحررها، وباعث نهضتها وسؤددها، جلالة والدي، وولي نعمتي، ونافخ روح العزة في أمتي، الملك الهمام، مولانا محمد الخامس، نور الله ضريحه، وأناله مثوبتة ورضوانه، وجزاه بأحسن ما يجازي به عباده المخلصين الصادقين، وأسكنه بجوار النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين.

اللهم إنك تعلم أنه كان لهذا الشعب ملجأ وملاذا وسنداً وعمادا، وإنه وفي بعهدك، وأدى الأمانة أكمل أداء، فكن له ولياً ونصيراً يوم الجزاء، اللهم اجعل الفردوس مثواه والجنة مأواه، إنك على ما تشاء قدير.

شعبي العزيز

إذا كانت رعايتنا لشؤونك تقتضينا أقصى الجهود، وحدبنا عليك هو لدينا أسز مقصود، فلا يفوتنا ونحن في معرض الذكرى، والذكرى تنفع المؤمنين، أن نستزيدك من الحرص على التشبث بالقيم الروحية، والتمسك بالتربية الاسلامية، والتعاون على البر والتقوى، وعدم التفريط في جنب الله، وتلك لعمري أسنى المطالب، وأعز الرغائب، وأغلى المكاسب، وبها جعلنا الله خير أمة أخرجت للناس. والله نسأل أن يقينا شر أنفسنا، ويطهر قلوبنا، ويسدد خطانا، ويوفق الشعوب العربية والاسلامية في مشارق الأرض ومغاربها إلى طريق الهداية والصلاح، ويجعلهم إخوة متحابين، وعلى تبادل الخير متكاتفين، ولدرء الشر متعاونين، وإن الله على نصرهم لقدير.

اللهم ألهمني التوفيق والسداد، وأسلك بي مسالك الهدى والرشاد، وكن لي معيناً ونصيراً، ومؤيداً



وظهيراً، وشد أزري، واشرح لي صدري، ويسر لي أمري، لأذكرك كثيراً واشكرك كثيرا، إنك كنت بي بصيراً، وأدم علي وعلى شعبي نعمة ما بيني وبينه من تماسك وانسجام، وتعاطف ووئام، وولاء ووفاء، وإخلاص وصفاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الجمعة 21 ذي القعدة 1386 — 3 مارس 1967